قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي
ـالصين والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاـ

An analytical study of the impact of trade wars between major economies on the global economy
-China and the United States of America as a model-

حليمة عطية [1] ، * ، محمد لمين علون [2]، صبرينة كردودي [3]
[1] جامعة محمد خبضر بسكرة، الجزائر.
[2] جامعة علي لونيسي البليدة 02، الجزائر.
[3] جامعة محمد خبضر بسكرة، الجزائر.

Key words:
USA
China
trade war
currency war
Oil prices.

Abstract

This study aims at identifying the nature of the commercial conflict between the polars of the global economy: China and the United States of America (USA), also recognize the objective of the USA from this dispute, and its major consequences on both countries and the global economy in particular and the global economy in general.

The study at hands used the deductive research method which suits the objectives and helps in drawing conclusions, the study asserted that the conflict is not only over tariffs customs and adjustment, but about the technological advance China leads over the American companies through its strategic plan named: "Made in China2025".

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2023-01-21
القبول : 2023-12-09

الكلمات المفتاحية:
الولايات المتحدة الأمريكية
الصين
الحرب التجارية
حرب العملات
أسعار النفط.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية النزاع التجاري بين قطبي الاقتصاد العالمي الصين والولايات المتحدة، وما الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه الولايات المتحدة من هذا النزاع، وكذا التعرف على أهم التداعيات التي خلفتها وستخلفها على اقتصادي البلدين المتنازعين وعلى الاقتصاد العالمي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي كونه يتناسب وطبيعة الدراسة، ومن أهم ما تم التوصل إليه أن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين ليس معركة تعريفات جمركية فحسب وإنما معركة من أجل تحقيق التفوق التكنولوجي على أعقاب خطة الصين لتعزيز الاستثمار في شركات التكنولوجيا الأمريكية وتنفيذ الخطة الإستراتيجية الصينية 2025"صنع في الصين".

* Corresponding author at : Mohamed Kheidar University of Biskra, ALGERIA.
Email : halima.attia@univ-biskra.dz

1. مقدمة

اتسمت التجارة الدولية في العصر الحديث بعدد من الخصائص لم يعرفها التبادل الدولي في العصور القديمة ولعل أهم هذه التغيرات هو زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين البلدان المختلفة وارتباطها بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية والنقدية، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولية، وبزوغ قوى دولية جديدة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وقد أدى ذلك إلى تغيرات في طبيعة العلاقات بين هذه القوى، وفي مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

وشهدت جمهورية الصين الشعبية خلال السنوات القليل الماضية مجموعة من التحولات والتي من شأنها أن ترسم معالم جديدة لعلاقاتها الاقتصادية الدولية، ولعل أهم إرهاصات هذه التحولات هي إعلان الحكومة الصينية إستراتيجية اقتصادية جديدة سميت بـ: إعادة التوازن، والتي ترمي إلى التحول من الاقتصاد الموجه بالطلب الخارجي إلى الطلب الداخلي وذلك من خلال الاعتماد على الاستهلاك المحلي، إضافة إلى استثمار الفائض من رأس المال في الخارج.

وفي هذا الإطار شهدت العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة نموا مطردا، غير أن هذه العلاقة تواجهها العديد من التحديات بشأن تنفيذ الصين التزاماتها بعد دخولها منظمة التجارة العالمية ومن مشكلات قديمة مثل حماية حقوق الملكية الفكرية والخلل في الميزان التجاري، إذ يعتبر فائض الميزان التجاري الصيني مسؤولا عن 20% من العجز في الميزان التجاري الأمريكي بالإضافة إلى سعر صرف العملة الصينية "اليوان" التي تقيّم بأقل من قيمتها الحقيقية، بهدف زيادة تنافسية صادراتها وممارسة ضغوط أمريكية على الصين لرفع قيمتها، وفي نفس الوقت تعمل أمريكا على تخفيض قيمة الدولار في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

وفي ذات السياق وُضعت المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب وحرج، خصوصا اتجاه عدد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى حرب تجارية مع الصين، بما يمثل نمط جديد وصريح في الحماية التجارية والتي تتعارض في شكلها ومضمونها مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، والمتمثلة في التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء فيها، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أي إجراء قد يمنع تحقيق المنافسة العادلة بين مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

• إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة المشكلة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لفهم ومحاولة تقديم إجابة لها في السؤال الرئيسي الآتي:

كيف أثرت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم؟

• فرضيات البحث

- إن الهدف الرئيسي من اعتماد الدول لسياسة الحروب التجارية هو اعتبارها كوسيلة من أجل حماية مصالحها الاقتصادية والتي تعتبر عملية فرض تعريفات جمركية على واردات الدول الأخرى من أهم آلياتها.

-اختلفت أسباب التوتر التجاري الأمريكي- الصيني بين أسباب اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، أهمها العجز التجاري الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين.

- حققت معظم دول العالم خسائر جرّاء التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تختلف حجم تلك الخسائر حسب درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

• أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل العلاقات الصينية-الأمريكية، وكذا الإلمام بجوانب وحيثيات الصراع التجاري القائم بين الدولتين، وبيان تداعيات الحرب التجارية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعربي، خاصة بعد القرارات والرسوم الجمركية التي فرضت ضد المنتوجات الصينية من طرف الحكومة الأمريكية.

• الدراسات السابقة

في حدود إطلاعنا يمكن القول أن هناك عدى الدراسات حول موضوع الحرب التجارية، ونحن في هذه الدراسة نحاول فهم تأثى الحرب التجارية بين الصين الولايات المتحدة على اقتصادي البلدين المتنازعين وكذا باقي دول العالم بما فيها الجزائر، وفي مايلي أهم هذه الدراسات:

- **مقال** بعنوان: آثار الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على الاقتصاد العالمي، للباحثة بشكر إلهام، منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2021، وبناء على الهدف الرئيسي المتوخى من هذه الورقة البحثية والمتمثل في معرفة آثار الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على الاقتصاد الأمريكية والصيني من جهة والاقتصاد العالمي من جهة ثانية، سواء أكانت تلك الآثار ايجابية أو سلبية، وتوصّلت الباحثة إلى:

-إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية والصين خاسران في جوانب عدة من هاته الحرب، فإنه توجد بعض الدول حققت مكاسب معتبرة وإن كانت على المدى القصير كالمكسيك والبرازيل.

- **مقال** من إعداد: شيبوط سليمان، مسلم ابراهيم، قندوز عائشة، بعنوان: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتداعياتها على الاقتصاديات النامية- دراسة تحليلية-، وهو مقال منشور في المجلد 14/ العدد 01 من مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جوان 2021، إذ هدف الباحثون الى الإلمام بجوانب وحيثيات الصراع التجاري القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين،

وتحليل تداعيات الحروب التجارية وكيفية مجابهتها.

وقد خلص الباحثون إلى نتيجة عامة مفادها أن:

- الحروب التجارية هي حرب التعريفة الجمركية تشب بين الدول الكبرى ولكن الصراع يتعدى ذلك إلى استخدام وسائل أخرى متعددة للفوز فيها.

- **دراسة** أعدّت من طرف خالد عبد الوهاب الباجوري في سبتمبر 2018 تحت عنوان: تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، وهدفت الدراسة الى بيان تداعيات الحروب التجارية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعربي، وخصوصا ما يجري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب التجارية لها تأثير سلبي على جميع دول العالم بما فيها الدول العربية، وبالتالي فان الحوار والتفاوض والالتزام بما ورد بمواد منظمة التجارة العالمية مؤيد ومدعّم لما تصبو إليه كل دول العالم لتحقيق الرفاهية لمواطنيها.

نستنتج من خلال كل ما سبق أهمية هذه الدراسات في معالجة الحروب التجارية آثارها، وقد جاءت دراستنا هذه تكملة لكل ما سبق التعرض له ومعالجته من دراسات سابقة مع فارق الفترة الزمنية فقط.

• منهجية البحث

بالنظر إلى طبيعة الموضوع تحقيق الهدف الرئيس للورقة البحثية والإحاطة بمختلف جوانبها، تم الاعتماد على **المنهج الاستنباطي** وعلى مختلف البيانات والمعلومات لوصف المفردات والحقائق المرتبطة بموضوع البحث ودراستها وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك باستخدام أدوات توضيحية كالجداول والأشكال والمنحنيات البيانية كلّما دعت الحاجة لذلك.

2. التأصيل النظري للحروب التجارية

1.2. تعريف الحروب التجارية

هي تعبير مركز لسياسة الحمائية التجارية وإحدى آثارها، تقوم بها بعض الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية، تستخدم في هذه الحروب - عادة- الرسوم الجمركية إضافة إلى الإجراءات الأخرى غير الجمركية مثل: حصص الاستيراد والشروط الإدارية وغيرها بهدف إعاقة أو تعطيل حركة بضائع الشركاء التجاريين، أو الضغط على هؤلاء للسماح بمزيد من صادرات الدولة للنفاذ إلى أسواقهم. (**شيبوط، مسلم، و قندوز**، 2021، **صفحة** 653)

2.2. عناصر تقييم الحروب التجارية

تتمثل هذه العناصر في: (**غواس وبلقايم**، 2019/2018، **صفحة** 55)

- **حجم الحرب**: بالرجوع إلى أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي نجدها بدأت بفرض التعريفة الجمركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 900 سلعة، ثم امتدت لتشمل آلاف السلع، حيث تشير التقديرات إلى فرض جمارك على حوالي ثلث الواردات الأمريكية من الخارج، فالتعريفة الجمركية الأمريكية لم تستهدف دولة بعينها أو سلعا مثل الألمنيوم و الصلب ولكنها امتدت لتشمل كل دولة وكل السلع، هذا ما أدى إلى تفاقم تأثيرها (الكساد الكبير عالميا).

لهذا السبب عارضت واشنطن التصريح الصيني حول اندلاع التوتر التجاري الأكبر في التاريخ لأن التعريفة الجمركية الأمريكية لم تصل لآلاف السلع ولم تتجاوز عمرها أشهر بينها امتد التوتر الأخرى لسنوات.

- **تعدد الأطراف**: على الرغم من ضرورة الحرب التجارية والتحول من الشراكة إلى الصراع والخصومة غير أن تأثيراتها لم تكن كبيرة لأكثر من عامل، أهمها اقتصار المواجهات على الطرفين المتورطين فحسب دون انجراف أطراف أخرى في الصراع.

حيث يؤكد التاريخ صعوبة السيطرة على الحرب الاقتصادية وهذا مع تزايد أطرافها مثلما حدث مع أثينا القديمة ودخولها عدة مواجهات اقتصادية مع جيرانها اليونان قبل آلاف السنين في حصار اقتصادي ومقاطعة تجارية وغيرها، فعند نشوب الحروب التجارية بين أكثر من طرف ينتهي الأمر بتحول الصراع إلى صراع عسكري وتختلف ضرورة الحرب التجارية وتأثيراتها على مستويات التجارة والنمو العالميين باختلاف التغير في مستوى التعريفة الجمركية، وفي طبيعة الإجراءات الاقتصادية، حيث قدر في الثلاثينيات من القرن الماضي الرفع للتعريفة الجمركية الأمريكية للسلع بنسبة 45% بينما يتخبط مستوى الضرائب في الآونة الأخيرة ب 25% فقط.

3. دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية- الصينية

1.3 تطور العلاقات التجارية بين البلدين: (أمريكا-الصين)

1.1.3 مقدمة حول التبادل التجاري بين الدولتين

نعرض فيما يلي أهم صادرات الولايات المتحدة إلى الصين وواردتها منها.

- أهم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة: إلكترونيات، ثياب، ماكينات ومعدات، ألبسة وغيرها....

- أهم واردات الصين من الولايات المتحدة: طائرات: بقيمة 16 مليار دولار، فول الصويا: بقيمة 12 مليار دولار، سيارات: بقيمة 11 مليار دولار.

الجدير بالذكر أن معظم الواردات إلى الصين هي من مصنعين أميركيين يعمدون إلى إرسال منتجات نصف مصنعة إلى الصين ليتم تجميعها هناك حيث الكلفة منخفضة وبعد ذلك يعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة. (**جوني**، 2018، **صفحة** 24)

إن المدقق في هيكل التجارة السلعية بين الدوليتين يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أكثر اعتمادا على الصين، بينما الصين اليوم أقل اعتمادا على الولايات المتحدة الأمريكية

بحكم أن الصين هي أول شريك تجاري بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية رابع أهم شريك تجاري للصين.

3. 1. 2 التجارة الأمريكية مع الصين

ارتفعت التجارة بين البلدين بسرعة بعد أن أعادت الدولتان إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في يناير 1979، ووقعتا اتفاقية تجارية ثنائية في يوليو من نفس السنة، والتي تضمنت مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" (MFN) ابتداء من 1980 وفي تلك السنة بلغ إجمالي التجارة بين الصين والولايات المتحدة حوالي 04 مليارات دولار، وقد احتلت الصين المركز الرابع والعشرين بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة وأكبر مصدر للواردات، وخلال السبع الأشهر الأولى من عام 2022 بلغ إجمالي التجارة السلعية الأمريكية مع الصين 402.31 مليار دولار، مما جعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وهو ما تظهره وتؤكده البيانات الرقمية الموضحة بالجدول أدناه. (**الباجوري**، 2018، **صفحة** 12)

جدول 01 تطور العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (1985-**نوفمبر**/2022). **الوحدة: مليار دولار**

السنة	الصادرات الأمريكية للصين	الواردات الأمريكية من الصين	العجز التجاري الأمريكي مع الصين
1985	3.8	3.8	-6.0
1990	4.8	15.2	-10.4
1995	11.7	45.5	-33.7
2000	16.1	100.0	-83.8
2005	41.1	243.4	-202.2
2008	69.7	337.7	-268.0
2009	69.4	296.3	-226.8
2010	91.9	364.9	-273.0
2011	103.9	393.3	-289.3
2012	110.6	425.6	-315.0
2013	121.7	440.4	-318.7
2014	123.7	468.5	375.2
2015	115.9	483.2	-367.3
2016	115.6	462.6	-347.0
2017	130.4	505.6	-375.2
2018	120.14	539.67	-419.52
2019	106.6	452.2	-345.61
2020	54.124	432.68	-308.13
2021	151.44	504.93	-354.49
11/2022	155.76	368.76	-213.00

Source: U.S. trade in goods with China 2022; https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

إن تطور العجز التجاري لصالح الصين ناتج عن تفوق الواردات الصينية المصدرة للولايات المتحدة عن الصادرات الأمريكية المصدرة للصين، بالإضافة الى أن الصادرات الصينية تتمتع بميزة تنافسية ناتجة عن انخفاض مستويات المعيشة في الصين والذي يسمح للشركات بدفع أجور منخفضة للعمال، وهو ما ينتج عنه إنتاج سلع استهلاكية بتكاليف أقل من باقي البلدان، ما يجعل المستهلك الأجنبي ينجذب إلى هذه السلع بما فيهم مستهلكوا الولايات المتحدة (**خليل**، **صبري**، **و نصر**، 2022، **صفحة** 59، 58)، حيث أن أكثر من 65% من العجز التجاري الأمريكي يُنسب إلى التجارة مع الصين، حيث بلغ هذا العجز 213.00- مليار دولار في الإحدى عشر أشهر الأولى من سنة 2022، مرده واردات بلغت قيمتها 368.76 مليار دولار معظمها أجهزة إلكترونية واستهلاكية، وملابس، ومكائن، مقابل صادرات بلغت 140 .04 مليار دولار أغلبها طائرات تجارية وخاصة بوينج Boeing وفول الصويا، وسيارات، ومكائن كهربائية.

شكل 01 الميزان التجاري الأمريكي مع الصين بحسب القطاعات

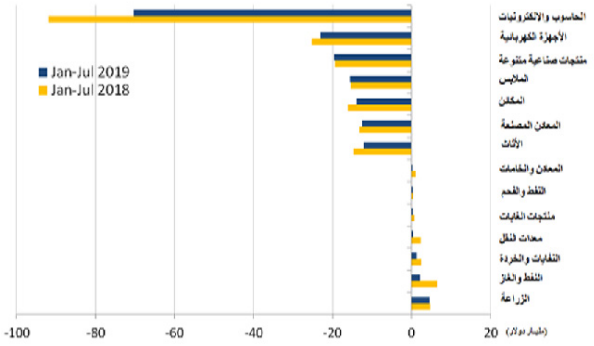

(السالب يشير إلى العجز التجاري، والموجب يشير إلى الفائض التجاري) **المصدر**: - عرفان الحسني، هبة عبد المنعم (2020)، دراسة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، إصدارات صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، صفحة 33.

من ناحية أخرى، ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك في إطار "منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا" (NAFTA) ، لكن أكبر عجز تجاري لأمريكا هو مع المكسيك ومقداره 81 مليار دولار، حيث تبلغ الصادرات الأمريكية إلى المكسيك حوالي 265 مليار دولار معظمها عبارة عن قطع غيار السيارات ومنتجات بترولية، فيما تبلغ قيمة استيراداتها من المكسيك 346 مليار دولار وتشمل السيارات والشاحنات وقطع غيار السيارات.

أما العجز التجاري الآخر فهو مع كندا ويبلغ 20 مليار دولار، حيث تصدر أمريكا ما قيمته 299 مليار دولار إلى كندا أغلبها سيارات وقطع غيار إضافة إلى المنتجات النفطية والمكائن والمعدات الصناعية، وتستورد منها بحوالي 319 مليار دولار، وتشمل النفط الخام والغاز من جراء الإنتاج الفائض من حقول

النفط الصخري الكندية.

أما الشريك التجاري الرابع لأمريكا فهي ألمانيا، حيث يصل العجز التجاري الأمريكي معها إلى 68.2 مليار دولار، تتضمن 58 مليار دولار صادرات أمريكية معظمها سيارات وطائرات تجارية ومواد صيدلية، في حين أن الشريك الخامس هي اليابان ويبلغ العجز التجاري الأمريكي معها 67.6 مليار دولار، وتشمل الاستيرادات اليابانية من أمريكا المنتجات الزراعية والتجهيزات الصناعية والطائرات التجارية والمنتجات الصيدلية.

3.1.3 الاقتصاد الصيني

برزت الصين في مجال التجارة العالمية خلال السنوات الماضية بوصفها مجهزا وسوقا للعالم، ففي عام 2009 أصبحت الصين أكبر مصدرا للسلع في العالم، وأكبر بلدا تجاريا للسلع في عام 2013 وازدادت حصتها في التجارة السلعية العالمية من 1.9% عام 2000 إلى 11.4% في عام 2017. **(WTO, 2019, p 48)**

خلال الفترة (1979- 2018) ارتفع إجمالي تجارة الصين من 29.34 مليار دولار إلى 4.62 تريليون دولار، بمعدل نمو سنوي 14% في المتوسط، وقفز ترتيبها في التجارة العالمية للسلع من المركز الثلاثين إلى المركز الأول منذ عام2009 وحافظت الصين على مكانتها كأكبر مصدر للسلع في العالم وثاني أكبر مستورد لمدة عشر سنوات متتالية، كما ارتفع إجمالي قيمة صادرات الصين من 13.66 مليار دولار إلى 2.94 تريليون دولار بزيادة 182 مرة؛ وارتفع إجمالي قيمة وارداتها من 15.67 مليار دولار إلى2.14 تريليون $، بزيادة 136 مرة خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه. **(China, 2019)**

ويمثل الجدول الموالي توزع الصادرات الصينية حسب الشريك التجاري لسنة 2020.

جدول02 توزيع الصادرات الصينية حسب الشريك التجاري لسنة2020.

اسم الدولة	نسبة الصادرات (%)
الولايات المتحدة	17.4
الاتحاد الأوروبي	15.1
دولة الأسيان	14.8
هونج كونج	10.5
اليابان	5.5
كوريا الجنوبية	4.3
الهند	2.6
تايوان	2.3
روسيا	2.0
البرازيل	0.6

المصدر: شيماء محمد خليل، أحمد أبو زيد صبري، سالم خليل نصر (2022)، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 13، العدد 03، ص 60.

ففي عام 2020 تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر الدول المستوردة للبضائع الصينية بنسبة 17.4%، تلتها دول الاتحاد الأوربي في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرت بـــ15.1%، فيما احتلت البرازيل ذيل الترتيب بمعدل 0.6%.

4. الحرب التجارية: بوادرها وأهدافها

بدأت أولى علامات الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين عندما نشرت الإدارة الأمريكية تقريرا حكوميا في ما2018، تشير فيه إلى ممارسات تجارية غير عادلة أدت إلى ارتفاع العجز التجاري لصالح الصين، مع اتهام الأخيرة بسرقة الملكيات الفكرية والنقل القسري للتكنولوجيا الأمريكية إلى داخل الصين والاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي.

1.4. مظاهر الحرب التجارية الأمريكية الصينية

اتهم دونالد ترامب الصين خلال حملته الانتخابية بسرقة الوظائف والمصانع الأمريكية، وكثيرا ما تعهد بأن الصين ستجد نفسها مضطرة إلى" اللعب وفقا للقواعد"، كونها مسؤولة عما يقرب من نصف العجز التجاري الأمريكي في عام2016 ، وتظهر البيانات التجارية أن الولايات المتحدة استوردت من الصين بمبلغ 483 مليار دولار مقابل 116 مليار دولار استوردتها الصين من أمريكا في الفترة ذاتها يذهب خُمس (5/1) صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع الصين بوضع قوي من خلال سيطرتها على سلسلة طويلة من الصادرات شديدة الأهمية بالنسبة لأمريكا، ويرى بعض الخبراء أن فرض تعريفات جمركية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة لن يقود إلى بناء مصانع في أمريكا، بقدر ما أن المصانع في الصين، مثل"آي فون" ستنتقل إلى دول أخرى لديها أيدي عاملة رخيصة كالفيتنام، أضف إلى ذلك أن الصين تقوم بإجراءات انتقامية مماثلة، في عام 2018 ارتفع العجز التجاري الأمريكي ليبلغ 378.73 مليار دولار تريد إدارة ترامب أن توازن مبادلاتها التجارية مع الصين، كما اتهم ترامب الصين بأنها تقوم بسرقة هائلة في الملكية الفكرية تقدر بمئات المليارات من الدولارات وقد كان ذلك في إعلانه 22 مارس حول المادة 301 وفرض ضرائب على الشركات الأمريكية ولا تساعدها في التعامل مع تهديد كوريا الشمالية كما ينبغي.

ولا يخفى أن أسباب العجز التجاري الأمريكي مع الصين يُنسب إلى قدرة الصين على إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات بتكلفة أقل بكثير مقارنة بالمنتجات المشابهة المُصنعة في أمريكا والعديد من دول العالم، أما مرد هذه الكلفة المنخفضة فهو عاملين:

-01 انخفاض مستوى الأجور الصينية.

-02 انخفاض سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي (الثابت (ما يجعل المنتجات الصينية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد حامل الدولار.

شكل 02 تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني. (1985-2020)

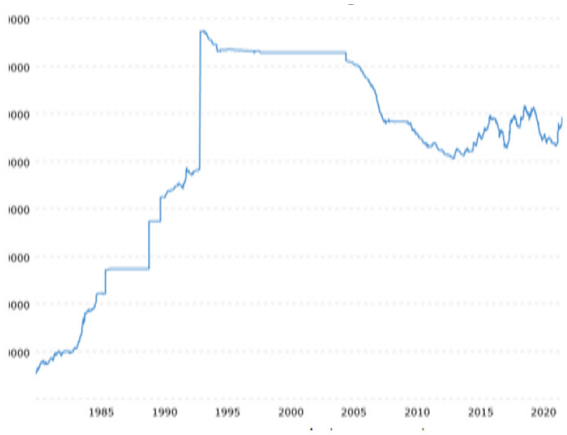

Source: Macro trends (082022-09-), at: https://www.macrotrends.net/2575/us-dollar-yuan-exchange-rate-historical-chart

وتبعا للحرب التجارية الحمائية بين البلدين، فقد تخطى العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين حاجز 308 مليار دولار في سنة 2020 بعدما قدر ب:83.8 مليار دولار فقط عام 2000، واستمر هذا الوضع حتى باتت الصين أكبر دائن للولايات المتحدة، تليها اليابان بالمرتبة الثانية، والبرازيل بالمرتبة الثالثة، وتجاوزت المديونية الأمريكية إلى الصين حاجز التريليون دولار في أبريل2019 ، أي ما يعادل 27% من الدين العام الخارجي لأمريكا، غير أن لهذا الوضع مضامين سياسية بالنسبة للإدارة الأمريكية، فقد أصبحت الصين تمتلك قوة سياسية من حيث التأثير على السياسة المالية الأمريكية، يكمن القلق الأمريكي حينما تقدم الصين على بيع ما بحوزتها من أذونات الخزانة الأمريكية، أو العكس حينما تمتنع عن شراء تلك الأصول أساسا، وكما يلاحظ حينما تشتري الصين أذونات الخزانة الأمريكية فإنها بذلك تُبقي أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة لأنها تزيد من عرض النقد)أي الدولار) وبالعكس، حينما تتوقف الصين عن شراء الأذونات، فسوف ترتفع أسعار الفائدة في هذه الحالة مما سيعرض الاقتصاد الأمريكي إلى خطر الركود، ولكن هذا لن يكون لصالح الصين نفسها لأنه يعني تراجع الطاقة الاستيرادية لأمريكا من الصين.

وتتهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي الصين منذ عام 2006 باستخدامها مزيجا من السياسات التجارية الحمائية كالإعانات والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الصينية لمصدريها المحليين من خلال تقديم قروض بفوائد منخفضة أو دعم حكومي غير مُعلن مما يصّعب المنافسة على مثيلاتها الأمريكية، إضافة إلى الحوافز الضريبية للمنتجين المحليين.

علاوة على ذلك، تُتَهم الصين بأنها تمارس سياسات تمييزية ضد الشركات الأجنبية العاملة فيها من خلال تطبيق إجراءات تقييدية تتعلق بمشترياتها، حيث تدعو الحكومة الصينية تلك الشركات بمشاركة أسرارها التجارية قسرا مع الشركات الصينية حتى تنفذ إلى الأسواق الصينية وهي السياسة التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية ب''النقل القسري للتقنية.''

لعل من القضايا التي برزت مؤخرا على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين هي اتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بالتجسس الصناعي مقابل إعطاء فرصة أكبر للبضائع والاستثمارات الأمريكية في السوق الصينية، ناهيك عن اتهام بكين بالسرقة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

لهذه الأسباب لجأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وضع عقبات أمام الصادرات الصينية بغية تقليل العجز في ميزانها التجاري، والعمل على تعزيز صادراتها والمحافظة على حيوية صناعاتها وبما يحقق معدلات توظيف مقبولة (**ثيزيري**، 2018،2019، **صفحة** 89، 90).

2. 4 أهداف الحرب التجارية الأمريكية على الصين

إنّ السّاسة الأمريكيين يهدفون من النزاع التجاري مع الصين تحقيق نوعين من الأهداف: (**الراغب**، 2020)

أ.الأوّل مرحلي: وهذا الهدف هو ما يبرره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حربه الحالية على الصين ويتمثل بتحقيق الأمور الآتية:

- **الحد من العجز التجاري بين أمريكا والصين**: فالميزان التجاري الأمريكي يعاني من العجز مع الصين، ففي عام 2017 كانت قيمة العجز مع الصين تقدر ب: 375 مليار دولار؛ لهذا طلب وزير الخزانة الأمريكي من نائب الرئيس الصيني خفض هذا العجز من خلال زيادة مشتريات الصين من أمريكا في قطاع الزراعة والطاقة، وعلى هذا الأساس وافقت الصين على شراء منتجات زراعية ومنتجات طاقة أمريكية بقيمة نحو 70 مليار دولار، لكنّ هذا لا يكفي لسدّ العجز؛ بل لابدّ من فتح الصين لأسواقها أمام الخدمات الأمريكية، وهذا أمر حساس سياسيا وإيديولوجيا بالنسبة للصين.

- **الحد من سرقة الصين لحقوق الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا**: وقد تعهد نائب الرئيس الصيني لأمريكا بتعزيز حقوق الملكية الفكرية من خلال تعديل قانون براءة الاختراع، لكن تطبيق هذه القوانين صعب في الصين، وكذلك لم تذكر الصين في إستراتيجية الصين الصناعية "صنع في الصين 2025" مشكلة الملكية الفكرية، وذلك لتنافس الصين وأمريكا على مسألة التفوق التكنولوجي.

- **الحد من الدين الخارجي مع الصين**: يهدف ترامب إلى تخفيض الدين الخارجي الأمريكي من خلال تخفيض النفقات العسكرية الخارجية، وتقليل العجز التجاري، والصين هي أكبر بلد يملك سندات خزينة أمريكية، حيث بلغت قيمة السندات الأمريكية التي تملكها الصين 1.261 تريليون دولار، وهي تمثل 20% من قيمة الدين الخارجي الأمريكي سنة 2018، والحد من هذا الدين هو وسيلة هامة من أجل تجريد

الصين من سلاح اقتصادي قوي قد تستخدمه ضد أمريكا.

ـ السياسة الصناعية في الصين: هذه السياسة تهدف إلى نمو القطاع الصناعي الصيني بعيدا عن المعايير الدولية والقانونية، ومسألة صناعة الصين المقلّدة للصناعات الأخرى تدل على ذلك بوضوح؛ لذا لا بدّ من التأثير على سياسة الصين الصناعية.

ـ جلب الاستثمارات الأجنبية إلى أمريكا: ذكر ترامب في تغريدة على تويتر في السادس من أوت الحالي: "التعريفات الجمركية التي فرضها تعمل بشكل جيد جدا.. وأن كل دول العالم تريد أن تأخذ الثروات إلى خارج الولايات المتحدة على حساب مصالحنا، فلنفرض عليهم الضرائب، إذا كانوا لا يريدون أن يخضعوا للضرائب الأمريكية، فليصنعوا منتجاتهم في الولايات المتحدة، ما يعني المزيد من الوظائف والثروات لنا" فتلك هي الأمور المرحلية التي جعلت ترامب يبدأ الحرب التجارية على الصين.

بد الثاني استراتيجي: وهذا الهدف الاستراتيجي هو محور السياسة الأمريكية، ولا يرتبط بترامب أو غيره؛ لأنّه أمر استراتيجي يمشي على ضوءه السّاسة الأمريكيون من مختلف الأحزاب، وهذا الهدف الاستراتيجي هو إزاحة أية قوة صاعدة تهدّد هيمنة الأمريكان على قيادة العالم واستغلاله.

3.4 رد الفعل الصيني على الرسوم الأمريكية

وعد ترامب خلال حملته الانتخابية بتقليص العجز التجاري الأميركي مع الصين، وبدأ بتنفيذ وعده في 01 مارس2018 ، قرر الرئيس الأمريكي فرض تعريفة جمركية على جميع الاستيرادات من الفولاذ والألمونيوم وبعض المعادن من الصين، وفي 22 من نفس الشهر وقع ترامب مذكرة لفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية إلى أمريكا بمعدل 25% تصل قيمتها إلى 200 مليار دولار، (المعاصرة، 2019) على ما قيمته 50 مليار دولار من الفولاذ و10% من الألمنيوم المستوردين من الصين، وعلى إثره أعلنت الصين رفضها لقرار الإدارة الأمريكية الصادر في جانفي 2018 والرامي إلى فرض رسوم على وارداتها من الغسالات وخلايا وألواح الطاقة الشمسية وقد حذرت الصين الولايات المتحدة الأمريكية بالرد على هذه الرسوم المفروضة. (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 24)

وفي شهر أفريل من العام ذاته أعلنت وزارة التجارة الأمريكية عن قائمة بالبضائع الصينية التي ستفرض عليها الرسوم الجمركية، وفي المقابل، أعلنت الحكومة الصينية عن قائمة تضم 100 بضاعة أمريكية ستخضع لزيادة الرسوم الجمركية ووصلت قيمة الرسوم المفروضة على الصادرات الأمريكية 100 مليار دولار، وهكذا توالت الإعلانات من قبل الإدارة الأمريكية بزيادة الرسوم الجمركية والتي كانت في كل مرة تواجه بإعلانات مقابلة من قبل الجانب الصيني، ففي 01 جويلية 2018 أعلنت الإدارة الأمريكية عن فرض رسم جمركي بنسبة 25% على ما قيمته 34 مليار دولار من الصادرات الصينية (818 منتج صيني) لحماية انتقال التكنولوجيا وسرقة الملكية الفكرية وحماية الوظائف الأمريكية. (المتحدة، 2020)

وردّت وزارة التجارة الصينية عبر فرض رسوم جمركية مماثلة بنسبة 25%تستهدف واردات أميركية بقيمة 34 مليار دولار) 545 منتج أميركي) ابتداء من السادس من تموز 2018، وتستهدف هذه الرسوم السلع الزراعية الأمريكية مثل: فول الصويا والتي تعد أمريكا أكبر مورد له (حيث تستورد الصين حوالي 50% من الإنتاج الأميركي لفول الصويا أي ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي(إضافة إلى السيارات الكهربائية وثمار البحر وعصير البرتقال والويسكي وجراد البحر)الكركند) والسلمون والسيجار. (جوني، مرجع سابق)

بعد ذلك هدّد الرئيس الأميركي بفرض رسم بقيمة 10% على واردات من الصين بقيمة 200 مليار دولار)الفواكه، الخضار، الحقائب، مفروشات، ألبسة، إطارات، معدات وألبسة رياضية، أسماك وغيرها) في حال رفضت الصين تغيير ممارساتها، تبعا لذلك قررت الصين تخفيض الرسوم الجمركية على عدة آلاف من أنواع المنتجات المستوردة من الهند وكوريا الجنوبية وسيريلنكا وبنغلادش ولاوس ابتداء من الأول من تموز2018 ضمن إطار اتفاقية (APTA Asia Pacific Trade Agreement) ذلك لأن العديد من هذه المنتجات ستحل محل المنتجات الأمريكية المستوردة من الولايات المتحدة، والتي سترتفع أسعارها إذا ما قررت الولايات المتحدة والصين المضي بفرض الرسوم الجمركية، وتعتبر الصين أن هذا رد إستراتيجي على إجراءات الإدارة الأمريكية الأخيرة. (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 24، 25)

غير أن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة التي وضعت في الأشهر الأولى من عام 2018 قد ضربت العملاق الآسيوي (جمهورية الصين الشعبية) بمبلغ وصل إلى 35 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019، وشهدت شركاتها انخفاض صادرات هذه المنتجات المستهدفة بمقدار الربع مقارنة بالفترة نفسها في المتوسط، مع تأثر منافسين آخرين -وخاصة تايوان- ببعض الركود (4.2 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019).(المتحدة، 2020)

وفي نهاية يونيو2019 ، وعلى هامش اجتماعات قمة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية أعلن الزعيمان الأمريكي والصيني توصلهما إلى اتفاق بشأن التوتر التجاري بينهما فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف التعريفات الجمركية التي كانت تعتزم فرضها على السلع الصينية، وإزالة القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من بيع منتجاتها إلى شركة Huwei الصينية، إحدى عمالقة صناعة التقنية في العالم(**Shan, 2020**) لطالما نظر المراقبون إلى هذه التصريحات بمثابة وقف إطلاق النار التجارية بين البلدين، لكن لم تمض فترة طويلة قبل أن ترفع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر سبتمبر من عام 2019 التعريفة الجمركية على قرابة 125 مليار دولار من السلع الصينية. (**الحسني و عبد المنعم، مرجع سابق، صفحة** 39).

وعليه، قامت الصين بفرض تعريفات جمركية إضافية تغطي واردات أمريكية بقيمة 75 مليار دولار، وهذا أدى بدوره إلى اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية فرض المزيد من التعريفات الجمركية في شهر ديسمبر 2019 ليصل إجمالي قيمة السلع الصينية الخاضعة لزيادة التعريفة الجمركية إلى أكثر من نصف تريليون دولار تغطي معظم الصادرات الصينية إلى أمريكا في المقابل، يتوقع أن تطال سياسات رد الفعل الصينية 69 %من وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية. (**السابق، صفحة** 39).

أسفرت بعض المفاوضات التي جرت بين البلدين عن إعلان الصين نيتها تخفيف حدة التوترات التجارية مع أمريكا من خلال شراء المزيد من المنتجات الأمريكية كمحاولة منها لتضييق العجز التجاري الأمريكي، إضافة إلى تجديد التزامها الطويل بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، كما خفضت الحكومة الصينية من حجم الدعاية الإعلامية حول برنامجها "صنع في الصين 2025" (Made in China 2025) الذي يدفع نحو هيمنة التقنية الصينية الجديدة مثل الروبوت والذكاء الصناعي. (**الحسني و عبد المنعم، مرجع سابق، صفحة** 39).

وفي 13 ديسمبر 2019 توصل الطرفان إلى اتفاق"المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي، الذي يتضمن إلغاء تدريجيا للرسوم، وقيام الصين بإنفاق 50 مليار دولار لشراء سلع زراعية أميركية بناء على طلب من الرئيس الأمريكي، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وتوسيع الوصول إلى الأسواق وحماية حقوق الشركات الأجنبية في الصين، وبموجب هذا الاتفاق، لن تفرض الصين رسوما على بضائع أمريكية كما كان مخططا في رد فعل على الرسوم الأمريكية على البضائع الصينية. (**الحسني وعبد المنعم، مرجع سابق، صفحة** 40).

وفي 13 يناير2020 ، عكست الولايات المتحدة الأمريكية تسمية الصين كمتلاعب بالعملة كجزء من الالتزامات في صفقة المرحلة الأولى، وبعد يومين وقع الرئيس ترامب ونائب رئيس مجلس الدولة ليو هي الصيني أخيرا على اتفاقية المرحلة الأولى. (**متيوي، 2019، 2020، صفحة** 36).

شكل 03

تبادل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

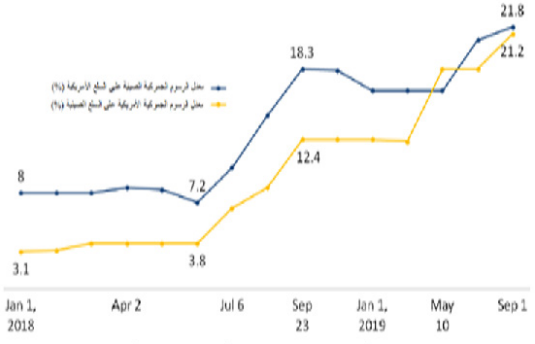

المصدر: - عرفان الحسني، هبة عبد المنعم (2020)، دراسة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، إصدارات صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، صفحة 38.

3.4. أهم التعريفات الجمركية التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية والصين

من خلال تطور الحرب التجارية نستخلص مجموعة من التعريفات المستعملة فيها، يمكن تلخصيها في الجدول الموالي:

جدول 03

أهم الأدوات التجارية المستعملة من طرف البلدين المتنازعين

الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
رفع الرسوم الجمركية.	محاربة الاغراق.
فرض رسوم جمركية جديدة واعفاء منافسي الصين.	رفع الرسوم الجمركية.
وضع المنتجات الصينية في القائمة السوداء بحجة السرقة الفكرية.	فرض عقوبات على المنتجات الأمريكية.
تهديد بفرض رسوم جمركية.	زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الاستراتيجية لأمريكا.
الغاء واعفاء من الرسوم الجمركية لمنافسي الصين.	خفض أسعار الفائدة وسعر صرف اليوان الصيني.
فرض رسوم جمركية جديدة على المنتجات الصينية بتحديد وتهديد بإضافة رسوم جمركية أخرى	فرض رسوم جمركية على المنتجات الأمريكية.
فرض رسوم جمركية جديدة بقيمة 25% على 16 مليار من الواردات.	فرض رسوم جمركية جديدة بقيمة 25% على 16 مليار من الواردات.
تعليق العلاقات مع الشركات الصينية بالأخص شركة Huawei	إنشاء قائمة سوداء للشركات الأجنبية.
نسب covid 19 للصين.	تقديم شكوى ضد و.م.أ لدي منظمة التجارة العالمية.

المصدر: لعلمي سمية، طافر زهير (2022)، تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، المجلد 09، العدد 02، ص 173.

5.4. الدور المحتمل لمنظمة التجارة العالمية في ظل التوتر التجاري

تواجه منظمة التجارة العالمية مشكلة جوهرية بحيث أصبحت جولات التفاوض التي تركز على إزالة التعريفات الجمركية أكثر تعقيدا، وممارسة الدول حق النقض، ونظرا لأن الاتفاق قائم على توافق آراء جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، فمن غير المرجح حدوث تقدم كبير في الوقت القريب، انطلاقا من القضايا التي تتم مناقشتها منذ سنوات دون جدوى، على غرار تحرير تجارة الخدمات أو تحديد الدعم الحكومي الزراعي وصولا إلى القضايا الجديدة التي أصبحت أساسية في اقتصادنا الحالي، مثل التجارة الرقمية، كما تعد جولة

الدوحة التي بدأت في عام 2001، مثالا حيا لم تحقق أي نتائج أبدا وأصبحت رمزا لفشل منظمة التجارة العالمية.

كما أن آلية تسوية المنازعات في المنظمة التجارة العالمية، والتي كان هذا النظام يعمل بشكل جيد نسبيا، من خلال حل غالبية الخلافات، ولكن كل هذا في خطر، مع تحول هيئة تسوية المنازعات إلى ساحة معركة رئيسية في الحرب التجارية، حيث قدم كل من الاتحاد الأوروبي وكندا والهند وغيرها من الشكاوى بسبب التعريفة الفولاذية التي فرضتها واشنطن، فالولايات المتحدة تلاحق الصين بسبب الانتهاك المزعوم لحقوق الملكية الفكرية، ويشكو الصينيون من التعريفات المستهدفة التي قدمتها واشنطن، منذ بداية عام 2018، حيث تم تقديم 18 شكوى جديدة.

وهذا ما ينذر بتراجع الدور الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية، ويقودنا لترجيح هذا السيناريو، كما أن مستقبل المنظمة العالمية للتجارة مرتبط بتحديات أهمها ذات الطابع التنظيمي والمتعلقة بالمنظمة بحد ذاتها، ما يجعل صعوبة الربط وصعوبة إحداث التناغم ما بينها، ما ينجر عنه حدوث تضارب أو ازدواج في أداء عملها، أيضا التحديات الواقعية كان لها الحظ الوافر في إحداث تحدي أمام المنظمة خاصة مع محاولة كل دولة تحقيق مصالحها والحصول على وضع يحفظ لها وينمي مقدرتها التنافسية في العلاقات الدولية حتى وإن كان على حساب الدول الأخرى. (**غواس و بلقايم، مرجع سابق، صفحة** 98، 99، 103)

5. تداعيات الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على الاقتصاد العالمي

5. 1. آثار الأزمة التجارية على الاقتصادين المتنازعين

في إطار حرب فرض السيطرة على الاقتصاد العالمي أدى ذلك الى تهديد استقرار الاقتصاد العالمي وعلى معدل نمو التجارة الدولية، وخلف هذا التوتر تداعيات على اقتصاد كل منهما وذلك من خلال ما يلي:

5. 1. 1 الآثار على الاقتصاد الأمريكي

يمكن النظر إلى آثار التوترات التجارية على الاقتصاد الأمريكي من زوايا عدة، كما يلي:

01- إن الإجراءات الحمائية التي تتبعها الولايات المتحدة ضد الصادرات الصينية قد تضر بالشركات الأمريكية العاملة في الصين، وتضر صادراتها من السلع المضيفة داخل الصين، وتضر صادراتها من السلع المصنعة داخل الصين إلى السوق الأمريكية. (**الباجوري، مرجع سابق، صفحة** 28)

02- عندما تطال الرسوم الجمركية قائمة طويلة من المنتجات الصينية بتعريفة جمركية تبلغ 25% تجعل السلع الصينية أكثر تكلفة بنسبة 25% بالنسبة للمستهلك الأمريكي. (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 38)

03- طبقا لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، امتد الانخفاض في الصادرات الأمريكية إلى الصين من 9% في نهاية 2017 إلى 6% في شهر ماي 2019 أي بنسبة33% ومن 12.4مليار دولار في مارس 2018 إلى 10.4مليار دولار في مارس 2019 أي بنسبة بلغت 19% في غضون عام كامل، وذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية والتي تقدر مجموعها بـ 110 مليار دولار (**الحسني و عبد المنعم، مرجع سابق، صفحة** 41).

04- بلغت قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية نحو 140 مليار دولار سنة 2017 وتستورد كندا والمكسيك نحو 39 مليار دولار وتبلغ حصة الصين 20 مليار دولار والاتحاد الأوروبي حوالي 12 مليار دولار، ومن المتوقع أن يتكبد القطاع الزراعي الأمريكي خسائر ضخمة)فول الصويا، الذرة)، وهو القطاع الذي كان يتمتع بفائض تجاري مع الصين، وفي الوقت نفسه تعتبر الصين ثاني أكبر مستورد للمنتجات الزراعية الأمريكية، وقد تخسر مناطق إنتاج فول الصويا في أمريكا)على سبيل المثال في ميسوري وميسيسيبي) حوالي10 ٪ من الوظائف المحلية إذا أوقفت الصين الواردات من أمريكا، وأصبح مزارعوا الحمضيات والجوز والقمح في الولايات المتحدة يخشون ألا يجدوا أسواقا بديلة عن الأسواق الصينية للسلع التي ينتجونها، إضافة إلى تداعيات تعليق المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالي (NAFTA) والذي سيؤدي إلى إحداث ضرر كبير على الزراعات الأميركية. (**الباجوري، مرجع سابق، صفحة** 28)

05- توقعت وكالة فيتش ارتفاعا يتراوح بين 35% و40 %في أسعار البضائع الواردة إلى أمريكا، وتأثيرا سلبيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا بنسبة حوالي 0.5% مع العلم أن معظم المؤشرات الحالية تدل على حسن أداء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن بسبب التخفيضات الضريبية على أرباح الشركات الأميركية التي قام بها الرئيس الأمريكي خلال السنة الماضية، إضافة إلى ازدياد حجم الأنفاق المالي وارتفاع أسعار النفط التي شجع على زيادة الاستثمار الأمريكي في إنتاج النفط الصخري المحلي. (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 38)

06- تعتبر الصين أهم شريك تجاري للولايات المتحدة وهي المورد الرئيسي للوظائف فيها وتصاعد النزاع التجاري العالمي من الممكن أن يكلف أمريكا فقدان الآلاف من الوظائف. (**السابق، صفحة** 38)

07- إن حماية صناعة الفولاذ والألمنيوم المحلية يمكن أن تؤدي إلى مساعدة العمال الأميركيين في قطاع الصلب والألمنيوم) البالغ عددهم 147000 عامل) في المدى القصير، ولكن لن تستطيع الولايات المتحدة إنتاج كميات الفولاذ الصلب بالأسعار

المنخفضة التي كانت تستوردها من منافسيها الأجانب، الأمر الذي يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة التكاليف الإنتاجية في صناعة الفولاذ والألمنيوم خصوصا في قطاع منتجي السيارات الأميركية الذين بدورهم سيرفعون أسعارهم عل المستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تنافسية المنتجات الأميركية وزيادة الاحتكارات في الأسواق المحلية وزيادة معدلات البطالة وخصوصا في القطاع الصناعي الأمريكي (حيث يعمل حوالي 6.5 مليون عامل). (**السابق، صفحة** 39)

08- انخفاض حجم صادرات الولايات المتحدة بسبب ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية وفقدان تنافسيتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأميركي وارتفاع حجم الدين العام وكلفة خدمته. (**السابق، صفحة** 39)

09- بدأت شركات قطع غيار السيارات في ولاية ويسكونسون الأميركية ومصنعوا ويسكي البوربون -الأمريكي تعاني من تداعيات الرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على وارداتها من الولايات المتحدة الأميركية الأمر الذي أفقدهم تنافسيتهم أمام الشركات الصينية (**السابق، صفحة** 40).

10- إن تصعيد النزاع التجاري العالمي مع قيام كل دولة ببناء حواجز استيراد مقابلة من شأنه أن يزيد من الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة الأمر الذي قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع أسعار سوق الأسهم وانخفاض دخل العمالة والأسرة، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة والصين. (**السابق، صفحة** 41)

2.1.5 الأثر على الاقتصاد الصيني

لا شك أن للصراع التجاري القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيخلف آثارا على هذه الأخيرة، نوجز أهمها فيما يلي:

01- تراجع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، والتي تعد -هذه الأخيرة- أكبر سوق للمنتجات الصينية، وطبقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، انخفضت الصادرات الصينية من 52.2 مليار دولار في أكتوبر 2018 إلى 31.2 مليار دولار في مارس2019 ، أي بمعدل بلغ 40% في غضون خمسة (05) أشهر، كما وصل معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي إلى أدنى مستوى له 0.1% في عام 2018 منذ عام 1998، ناهيك عن القيود التي وضعتها الإدارة الأمريكية أمام الشركات الصينية من أن تنفذ إلى سوق تقنية الاتصالات الأمريكية، وقد ساهم هذا الوضع- إلى جانب عوامل أخرى- في هبوط أسواق البورصة الصينية. (**الحسني و عبد المنعم، مرجع سابق، صفحة** 43)

02- فيما يتعلق بالاستيرادات الصينية من الأسواق الأمريكية، فان قيام الصين بفرض رسوم جمركية على وارداتها من أمريكا قد جعلت هذه الأخيرة أكثر كلفة بالنسبة للشركات الصينية، ولعلّ الأثر الأكبر هي ما آلت إليه التوترات التجارية في إعادة تفكير الشركات الصينية في سلاسل القيمة الخاصة بها. (الحسني و عبد المنعم، مرجع سابق، صفحة 43)

03- من المتوقع أن ينخفض حجم الصادرات الصينية الأمر الذي يؤدي إلى تراجع نموها الاقتصادي وانخفاض مؤشراتها الاقتصادية، في المقابل من المتوقع أن تقوم الصين بتخفيض جديد لقيمة عملتها ربما يكون فعالا أيضا كرد فعل مضاد على السياسات الأمريكية، وهو ما يعني زيادة في التنافس السعري للسلع الصينية على حساب الأمريكية. (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 43)

04- يمكن للصين أن تخفض قيمة عملتها الوطنية لتشجيع الصادرات وتلك مقدمة حرب العملات وقد ترد الولايات المتحدة على ذلك برفع أسعار الفائدة لتحرم الصين من جذب رؤوس الأموال الدولية، وبهذا سيدخل العالم في دوامة حرب العملات مما يزيد من معدلات التضخم والتي بدورها قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمارات وتفاقم خدمة الديون، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الاستهلاك في جميع أنحاء العالم ويخلف آثارا اجتماعية بالتبعية كارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستويات الفقر.((IMF), August 2019)

05- ستبقى الصادرات الصينية تحقق مزيدا من النجاحات في الأسواق العالمية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الأمريكية مقيّمة بالدولار، كما أن السلع الصينية في الأسواق الأمريكية تبقى أكثر جاذبية للمستهلك مقارنة بالسلع الأمريكية على الرغم من رفع الرسوم الجمركية عليها بنسبة 25% نتيجة للتراجع النسبي في سعر صرف العملة الصينية. (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 43)

06- تسيطر الصين على المكونات الرئيسية في سلاسل التوريد العالمية وشبكات الإنتاج، فعلى سبيل المثال: في قطاع صناعة أجهزة أي فون (I-phone) تقدم الصين 4٪ فقط من القيمة المضافة فهي توفر المكونات الأساسية في سلاسل التوريد لشركة أبل بأسعار منخفضة، ولا تستطيع شركة أبل أن تبدأ من الصفر ثانية وتترك الصين وتذهب إلى أمريكا لتعيد بناء مصانعها من جديد (Apple)، لذا يجب عليها البحث عن موردين بديلين مما يرفع تكاليف الإنتاج إلى حد كبير، وهذا من شأنه أن يعطي الشركات الصينية للهواتف الذكية (Huawei) فرصة للاستيلاء على حصة كبيرة في الأسواق العالمية من اللاعبين الرئيسيين)الولايات المتحدة...). (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 43، 44)

07- تراجع أعداد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية في

الصين بمعدل 05%، كما تراجع معدل نمو مبيعات التجزئة حيث تعتمد الصين على القوة الشرائية الأمريكية الهائلة المتمثلة في الواردات الأمريكية وبتراجع هذه الواردات تعاني الشركات والعمالة الصينية.

(**عبد القادر**، 2023، **صفحة** 31)

5 .2. انعكاسات الصراع الصيني- الأمريكي على أوربا وباقي دول العالم:

5 .2. 1 أوروبا

في شهر أكتوبر2019، عزمت الولايات المتحدة الأمريكية فرض رسوم جمركية بقيمة 7.5 مليار دولار على 89 منتجا أوروبيا بعد فشل المفاوضات التي جرت بين الطرفين، وتستهدف هذه الرسوم بصورة رئيسة النبيذ الإسكوتلندي بزيادة الرسوم بنسبة 25%، وطائرات الإيرباص الفرنسية بزيادة بلغت 10% على خلفية نزاع يمتد إلى 15 عاما نتيجة للدعم الحكومي الذي تقدمه أوروبا لإنتاج هذه الطائرة من وجهة النظر الأمريكية، على إثرها رسمت المفوضية الأوروبية خطة تقضي باتخاذ إجراءات مماثلة بفرض رسوم جمركية على أكثر من 04 مليار دولار من الصادرات الأمريكية، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعطى تمييزا تفضيليا (Most Favorable Nation (MFN لبعض دول الاتحاد الأمر الذي فسرته ألمانيا بأنه تهديد لوحدة أوروبا ككتلة اقتصادية متماسكة (**الحسني وهبة**، **مرجع سابق**، **صفحة** 29).

بناء على الفقرة الواردة أعلاه، فان الصراع الصيني الأمريكي له بعض التداعيات السلبية على الاقتصاديات الأوروبية، وبالنسبة للتداعيات السلبية أو المخاطر الاقتصادية التي قد تواجه أوربا جراء هذه الحرب تتمثل في:

01- تراجع حجم التجارة العالمية، وخاصة سلاسل التوريد المتكاملة وقدرات البلدان على استغلال وفورات الحجم، إذ أن فرض الرسوم الجمركية سيعيق قدرات شركات الاتحاد الأوربي على الانخراط عالميا، وبالتالي ضعف وتراجع إنتاجهم وهو ما سيكون له تأثير غير مسبوق في أعمالهم على المستوى المحلي، كما أن المستهلكين في النهاية سيواجهون أسعارا مرتفعة للسلع وربما تنوعا أقل في المنتجات. (**باسم**، 2019، **صفحة** 03)

وهناك بعض الدول الأوربية التي ستتأثر بشكل مباشر من هذا الصراع نظرا للمساهمة الكبيرة لصادراتها في سلسلة التوريد العالمية، خاصة أن أكثر الدول تضررا في تلك الدول التي تورد المواد الخام الى دول أخرى، التي تستخدمها في إنتاج السلع للتصدير (**Selby-Green, 2019**)، ووفقا للاقتصاديين في شركة ((بيكتيت لإدارة الأصول)) الأوربية فان قائمة الدول الأكثر تضررا من النزاع التجاري موضحة في الجدول الآتي:

جدول 04

الدول الأوربية الأكثر تضررا من الصراع الصيني- الأمريكي

الرقم	الدولة	حجم المساهمة عالميا	القطاعات الاقتصادية لكل دولة
01	لوكسمبورج	70.8%	تعتمد لوكسمبورج على التجارة بشكل كبير، وتشمل الصناعات الرئيسية فيها الخدمات المصرفية، خدمات المعلومات، الفولاذ، وغيرها من المنتجات الصناعية الأخرى.
02	سلوفاكيا	% 67.3	تتميز سولوفاكيا بالخدمات القوية والصناعات الثقيلة والقطاعات الزراعية، وقد كانت تجارتها الخارجية تشهد نموا سريعا سنويا، إلا أن الحرب التجارية يمكن أن يكون لها تأثير شديد عليها.
03	المجر	% 65.1	لدى المجر اقتصاد موجه نحو التصدير يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، الزراعة والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والكيماويات، وجميعها صناعات رئيسية داخل الدولة.
04	التشيك	%64.7	تركز التشيك بشكل أساسي على الهندسة فائقة التكنولوجيا وسيتأثر اقتصادها كثيرا بالحرب التجارية الصينية الأمريكية.
05	ايرلندا	% 59.2	تعد ايرلندا موطنا للمقر الرئيسي لشركة "جوجل" في أوربا، ويهيمن على اقتصادها الخدمات المصرفية والتكنولوجيا الفائقة، ويمكنها أن تتأثر بسهولة بأي تقلبات في الاقتصاد العالمي.

Source:https://bit.ly/2ztTKc7,182021,17.40/12/

ومن ثم ففي ظل التوتر الحالي فإن هذا النظام محدد باحتمالات التعطيل قصير الأجل والتهديد متوسط/ طويل الأجل، وهو ما يمثل مصدر قلق لأوروبا كلها لأن هذا النظام كان مسؤولا إلى حد كبير عن الرخاء الأوربي في فترة ما بعد الحرب، وسوف يعتمد النمو المستقبلي على سوق عالمي نابض للحياة.

02- تهديد تفكيك التعددية العالمية: فإذا تحدت الولايات المتحدة من موقع القيادة القواعد المتفق عليها في منظمة التجارة العالمية، فستهدد صحة وشرعية وربما وجود منظمة التجارة العالمية، حيث دافع الاتحاد الأوربي دائما عن هذه التعددية كالسماح لجميع البلدان بالمشاركة على الصعيد العالمي (راشد، مرجع سابق، صفحة 4، 5)، ثم تأتي تهديدات ترامب لتحطم كل ما تم بناؤه في العقود السابقة وهو ما يخيف أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قد عملتا سويا على بناء نظام حكم ليبيرالي عالمي مازال قائما حتى اليوم، ولا تزال الاقتصاديات الأوربية الرئيسية تشارك الولايات المتحدة في منظمات اقتصادية مشابهة في التفكير

مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة السبع ومجموعة العشرين، فان الولايات المتحدة هي أيضا أهم شريك تجاري واستثماري لأوروبا وكذلك حليف إستراتيجي حاسم وبالتالي فان خطة ترامب بوضع أمريكا أولا وتشكيكه الدائم في العديد من المؤسسات العالمية التي أنشأتها الولايات المتحدة وأوربا، تمثل تهديدا بالدرجة الأولى لأوربا سواء في ظل وجود حرب تجارية أو بدونها، كما أن قرار فرض رسوم ضريبية على واردات الصلب والألمنيوم إلى الولايات المتحدة بناء على إعتبارات الأمن القومي يتسبب في اضطراب عالمي في تلك القطاعات والصناعات التحويلية، كما تم التهديد برسوم مماثلة على السيارات، والتي تعد من أهم صادرات الاتحاد الأوربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. **(Plummer, 2019, p 195, 196)**

2.2.5 باقي دول العالم

إضافة إلى ما سبق، ينتج عن التوترات التجارية ما بين القطبين المتنازعين آثارا اقتصادية على الاقتصاد العالمي عبر عدد من القنوات من بينها الطلب الخارجي، وأسعار النفط والأسواق الدولية، وأسعار الفائدة.

- **أثارها على أسواق السلع**

نظرا للنمو السريع للاقتصاد الصيني وبالتالي تنامي طلبها على المواد الخام والسلع الوسيطة، وبسبب كونها منصة مركزية للصادرات لاسيما في إطار سلاسل القيمة العالمية، فقد أصبحت الصين مصدرا رئيسا للطلب على الاستيرادات على المستوى العالمي، وبالتالي فان أي انخفاض في نموها الاقتصادي وفي طلبها على الاستيرادات سيؤثر سلبا على نمو التجارة والاقتصاد العالميين، وهذا ما حصل بالفعل، فقد انخفضت استيرادات الصين بمقدار 4.8% خلال الربع الأول من العام 2019 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه 2018 ما ساهم ذلك -إلى جانب عوامل أخرى- في تباطؤ الاقتصاد العالمي. **(Fund, 2019)**

شكل 04

معدل نمو الصادرات العالمية قبل وبعد التوترات التجارية الأمريكية الصينية.

Source: CPB World Trade Monitor, 2019

01- إن السياسات الحمائية التجارية المتخذة من قبل الإدارة الأمريكية والردود المقابلة عليها من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات من الدول العربية، وهذا بدوره يؤدي إلى تراكم العجز في الموازنات العامة لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط، وبينما تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصادياتها بثبات لا يزال الدخل الأساسي لهذه الدول ناتج عن عائدات النفط. (**جوني، مرجع سابق، صفحة** 45).

02- تراجع معدلات التجارة الدولية قد يؤثر سلبا على حركة السفن التجارية المارة في مضيق باب المندب في الخليج العربي وعبر قناة السويس والتي تمثل عوائدها أحد أهم موارد النقد الأجنبي، أما في ما يخص صادرات مصر من الحديد الصلب إلى الولايات المتحدة والتي تبلغ نحو 100 مليون $ فإنها ستخضع للرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة على استيراد الحديد الأمر الذي يعرض صادرات مصر لأمريكا من الصلب إلى المزيد من المنافسة. (**السابق، صفحة** 45)

03- قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة مرتين خلال شهر حزيران ومن المحتمل أن يتم رفع سعر الفائدة مجددا قبل نهاية سنة 2018 على أثر ذلك ستتجه الدول في العالم إلى رفع أسعار الفائدة لتجاري ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لكي تحافظ على ما لديها من استثمارات أجنبية، ولتمنع كذلك خروج رؤوس الأموال المحلية إلى السوق الأميركية بحثا عن فائدة مرتفعة، ولن تستطيع الدول العربية مجاراة دول العالم في رفع سعر الفائدة لأنها بالفعل لديها أسعار فائدة مرتفعة وتحتاج إلى تخفيض سعر الفائدة من أجل خفض تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي المرتفعة التي تحول دون منافسة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية أو الدولية. (**السابق، صفحة** 45، 46)

04- ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية ليصل إلى 13.9% عام 2017، لكن تباطؤ النمو الاقتصادي خفف من حدة الضغوط التضخمية في بعض الدول (الباجوري، مرجع سابق)، ومن جهة أخرى تراجعت الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية خلال سنة 2020 نتيجة لعدة عوامل مشتركة وأُخرى خاصة بكل دولة، فمن بين العوامل المشتركة في عدد من الدول هو: انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، وتلاشي تأثير السياسات التي نفذتها عدد من الدول لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية وفرض ضرائب على الاستهلاك، فضلا عن انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج. (**صندوق**، 2020، **صفحة** 3)

05- تلعب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في دعم اقتصاديات الدول النامية من خلال دورها في حفز الطاقات الانتاجية والابتكار والتنافسية، حيث شهدت مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية تراجعا كبيرا في أعقاب الأزمة المالية العالمية ولا تزال حاليا أقل من مستوياتها

المسجلة خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة، أما بالنسبة للدول العربية فقد انخفضت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى 36 مليار دولار في المتوسط خلال (2011-2018). (**الحسني و عبد المنعم، مرجع سابق، صفحة** 59)، وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية سنة 2020 ارتفعت بشكل غير متوقع بمعدل 2.5% إلى 40.5 مليار دولار بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 19884 مليون دولار. (**الصادرات**، 2021، **صفحة** 48)

3.5 آثار الأزمة التجارية على الاقتصاد الجزائري

وتظهر أهم هذه الآثار في النقاط الآتية: (**لعلمي وطافر**، 2022، **صفحة** 177)

01- التراجع المستمر للواردات قبل الحرب التجارية بسبب السياسة الحمائية التجارية الصارمة المتبعة من طرف السلطات المحلية، إلا أن وتيرة الانخفاض برزت أكثر مع بداية الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى شهدت الصادرات الجزائرية ارتفاعا قبل الحرب التجارية ومع اندلاع الحرب التجارية سنة 2017 بدأت في الانخفاض، بسبب العلاقات التجارية مع الصين والولايات المتحدة باعتبارهما من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، وبما أن أكثر من 90% من صادرات الجزائر عبارة عن محروقات فقد تراجعت مع زيادة حدة التوتر التجاري بين البلدين.

02- تراجع أسعار البترول نتيجة التوتر التجاري بين البلدين المتنازعين وتأثر الجزائر بذلك.

03- كما تأثرت بعض المتغيرات الاقتصادية بشكل محسوس سنة 2020 أين بلغت معدلات النمو الاقتصادي 5.48%- سنة 2020، وارتفعت معدلات البطالة إلى 12.83%، كما شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاع في معدّل التضخم بحوالي 2.42% لسنة 2020 بالمقارنة بسنة 2019 والذي جاء كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، الملابس، الأثاث، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، الصحة والسكن. (**يسلي**، 2021، **صفحة** 138).

5. خاتمة

إن تشابك المصالح الاقتصادية الصينية الأميركية والتقائها في بعض المحاور التجارية (الشركات التكنولوجية العملاقة التي تعمل في الولايات المتحدة والصين على حد سواء ... Apple,Tencent,Microsoft) قد يقود إلى عقلنة النزاع التجاري العالمي الحالي والمساعدة في إيجاد تسويات ترضي وتلبي مصالح الطرفين الاقتصاديين الصين والولايات المتحدة.

وإذا ما اشتد النزاع التجاري وتصاعد فقد يؤدي إلى خسارة الجميع الشركات الدولية الكبرى، الولايات المتحدة، الصين، الإتحاد الأوربي، معظم الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة، مع الأسف ليس هناك فائزون في النزاع التجاري العالمي، كما قالت مديرة صندوق النقد الدولي سابقا كريستين لاجارد ورئيسة البنك المركزي الأوربي حاليا أنها لعبة عض الأصابع والذي سيصرخ أولا سيكون خاسرا أكثر من الطرف الآخر.

◄ **النتائج**: من أبرز ما تم التوصل إليه ما يلي:

01- تعددت أسباب الحرب التجارية الأمريكية الصينية بين أسباب اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، حيث كان أبرزها العجز التجاري لأمريكا اتجاه الصين.

02- ظاهريا يمكن إرجاع التوتر التجاري بين العملاقين الاقتصاديين إلى اتساع الفجوة بين البلدين وزيادة العجز التجاري بينهما، إلا أن حقيقة الأمر أن هذا التوتر لم يكن حربا تجارية فقط بل تعدتها إلى حرب تكنولوجية، حرب عملات وصولا إلى حرب فيروسات وبهذا تكون قد شكلت جميع أنواع الحروب الاقتصادية.

03- كانت نتيجة الحرب وخيمة على طرفي النزاع، وإن كانت بعض الدراسات ترى أن الاقتصاد الصيني الأكثر تضررا خاصة من جانب القطاع الصناعي.

04- تأثر الاقتصاد العالمي بالتوترات التجارية بين البلدين أيما تأثير وشمل ذلك أسواق السلع بما فيها النفط، إضافة إلى الخدمات وأسواق المال، وساهمت هذه التوترات في تراجع نمو الاقتصاد العالمي المتوقع خلال عام2019 .

05- لعل أهم مفرزات التوتر التجاري الأمريكي-الصيني هو تحوّل التجارة من هذين البلدين إلى بعض شركائهم، لكن هذا التحول ينطوي على تفاوت محسوس على صعيد الدول المستفيدة تبعا لعلاقاتها التجارية مع كلا البلدين، إضافة إلى إمكاناتها الإنتاجية والتصديرية.

06- لم تكن كل البلدان خاسرة من الحرب الأمريكية-الصينية، إذ أن هناك بلدان حققت مكاسب منها: المكسيك، الإتحاد الأوربي، الفيتنام، كوريا، كندا والهند، بعض بلدان جنوب شرق آسيا، بينما لم تحظى البلدان الإفريقية إلا بفوائد ضئيلة.

07- حتمية دعم التكامل الاقتصادي العربي بمختلف عناصره، وعلى نحو خاص ضرورة انخراط الدول العربية في سلاسل القيمة الإقليمية)العربية(إلى جانب انخراطها في السلاسل العالمية، والعمل على ترقية إنتاجها الصناعي ورفع الجودة والإنتاجية خاصة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، والانتقال من مرحلة التجميع والتركيب وتصنيع الأجزاء والمكونات إلى التصنيع الكامل للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية بما يعزّز من تنافسيتها في إطار سلاسل القيمة العالمية.

◄ الاقتراحات

بناء على نتائج الدراسة وما تم التطرق إليه نوصي بما يلي:

- ضرورة التزام جميع الأطراف بقواعد ولوائح المنظمة العالمية للتجارة واحترام المنافسة الحرة والنزيهة.

- منع اللجوء إلى التعريفات والرسوم الجمركية كمخرج لتصحيح الاختلالات الداخلية خاصة من طرف الدول الكبرى.

- يتعين على كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بذل المزيد من الجهود ليس فقط على المستوى الحكومي، بل على مستوى الشركات ورجال الأعمال وذلك من أجل تشجيع الاستثمار بين الجانبين وتعزيز العلاقات الاقتصادية بدلا من الصراعات التجارية.

- دخول الدول النامية في اتفاقيات متعددة الأطراف فيما بينها لزيادة تنافسيتها وفرض منطقها وشروطها وبالتالي تعظيم مكاسبها من هذه الحرب.

- استفادة الدول النامية من مواردها وتوزيع المشاريع والاستثمارات الصناعية بينها وفقا للميزة التنافسية لكل دولة.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

ـ المصادر والمراجع

- (IMF), I. M. (August 2019). Country Report No 19266/. People's Republic of China.

- Amadeo, K. (2020, 03,26). "US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why America Cannot Just Make Everything It Needs. https://www.thebalance.com/trade-deficit-by-county-3306264

- China, N. B. (2019).

- Dupuy, M. (1999). Le Dollar. Paris.

- Group, T. W. (2018).

- IMF. (2019).

- Plummer, M. (2019). The US-China Trade War and Its Implications for Europe. (Intereconomics), متاح على الموقع https://bit.ly/2Hx0uKq , 54 (03).

- Price, W. C. (2018). The World in 2050. https://www.pwc.com/gx/en/issues/economy/the-world-in-2050.html .

- Selby-Green, M. (2019, 08,30). The 10 countries most at risk from a trade war between the US and China. available at: https://bit.ly/2ztTKc7.

- Shan, W. (2021, 12,18). "The Unwinnable Trade War. https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/201908-10-/unwinnable-trade-war.

- WTO. (2019). World Trade Statistics review.

- International Monetary Fund (IMF), IMF Country Focus, China's Economic Outlook in Six Charts, August 9, 2019.

- أحمد الراغب. (15, 12, 2020). الحرب التجارية الأمريكية الصينية. "مصيدة توكيديدس". https://www.eqtsad.net/news/article/21147/

- أخبار الأمم المتحدة. (17، 12، 2020). اقتصاديو الأمم المتحدة: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي حرب "خاسرة" لكلا البلدين والعالم بأسره. https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043221

- خالد عبد الوهاب الباجوري. (2018). تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي. دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية.

- راشد باسم. (2019). مأزق أوروبا من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. مجلة السياسة الدولية، 03.

- سي طيب ثيزيري. (2019،2018). التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا 2008-2019. ماستر علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: دراسات اقليمية. تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولود معمري.

- بسام جوني، النزاع التجاري العالمي، الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، تموز 2018.

- عرفان الحسني، وعبد المنعم هبة. (2020). دراسة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية. صندوق النقد العربي.

- تنهينان يسلي. (10، 11، 2021). أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية للمؤشرات الإحصائية للفترة 2000--2020. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

- مركز حرمون للدراسات المعاصرة. (02, 2019). محددات العلاقة الأميركية-الصينية، قطر– تركيا.

- BIBLIOGRAPHY\l1033 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2021). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.

- صندوق النقد العربي . (2020). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. سنوي، الامارات العربية المتحدة - أبو ظبي.

- سمية لعلمي، وزهير طافر. (2022). تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري. مجلة المالية والأسواق، 09 (02).

- سليمان شيبوط، ابراهيم مسلم، و عائشة قندوز. (06,28, 2021). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتداعياتها على الاقتصاديات النامية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14(01).

- سفيان غواس، و حنان بلقايم. (2019/2018). مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية. ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي. جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد الصديق بن يحي.

- متيوي اناس. (2019، 2020). دراسة قياسية لتحليل عدوى عوائد الأسهم خلال الحرب التجارية بين الصين وأمريكا.ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة. عين تموشنت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.

- شيماء محمد خليل، أحمد أبو زيد صبري، و سالم خليل نصر. (2022). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، 13 (03).

- فاطمة سيد عبد القادر. (04, 2023). التنمر الاقتصادي ودوره في احداث الحروب التجارية الدولية بالتطبيق على (الحرب التجارية الأمريكية-الصينية). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 53 (01).

ـ كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

حليمة عطية وآخرون، (2024)، دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي-الصين والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص:329-342